

السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

إعداد :

د. حسين سالم مرجين

استاذ مشارك - علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة طرابلس

تمهيد:

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة العربية أو ما يسمى في اصطلاحها السياسي الشرق الأوسط في صلب المناطق الأكثر حيوية وأهمية لمصالحها الإستراتيجية في العالم⁽¹⁾، حيث شهدت المنطقة العربية حالات من الصراع والسلام مع إسرائيل كون مصالحتها منفصلة يعني أن احتمال قيام الصراع بين الجانب العربي والاسرائيلي يظل قائماً على الدوام، بالتالي تبرز أهمية الموضوع وفقاً لجملة من الاعتبارات الهامة :

- بروز الدور الأمريكي في مسألة الصراع كدور فعال نظراً لتقلص الدور الأوروبي الذي شكل في مرحلة من مراحل ذلك الصراع دوراً هاماً بل يمكننا القول بأنه أوجد تلك المسألة " الفلسطينية " هذا من جهة كذلك انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية أدى إلى اختلال التوازن حيث أصبحت القوى العظمى لصالح الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وهي المسيطرة على النظام العالمي من جهة أخرى.
- يحتل موقف الولايات المتحدة الأمريكية مكانة هامة على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- شكلت السياسة الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي صمام الأمان للدولة الإسرائيلية بعد عملية التأسيس حيث سخرت السياسة الأمريكية في اتجاه تأييد لهذه الدولة الوليدة من خلال عملية ضخها بجملة من الإمكانيات المادية والمعنوية (العسكرية والسياسية والاقتصادية) ثم محاولة فرضها على دول المنطقة من خلال عمليات تطبيع علاقاتها بجميع الدول العربية.

كما تتحدد أهداف البحث في النقاط التالية :

- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع العربي - الإسرائيلي.
- أهم العوامل التي تحكم السياسة الأمريكية اتجاه ذلك الصراع.
- تحديد المصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع أطراف الصراع كافة.

(1) محمد السيد سليم ، المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية في هالة السعودي (محرر) الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1993 ، ص 115 .

- تسليط الضوء على الأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- مرتكزات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد حرب الخليج.

كما سيتم الإجابة على عدد من التساؤلات، أهمها:

- ما أهم العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؟
- هل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ثابتة أم متغيرة؟
- هل أصبحت هذه المصالح مهددة بدرجة أكبر من داخل المنطقة أم من خارجها؟
- هل أصبح المجال فسيحاً أمام الولايات المتحدة لرسم وتنفيذ إستراتيجية جديدة تخدم مصالحها في المنطقة؟
- هل طورت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تلك السياسات أم بقت كما هي ؟

لقد كانت بداية الصراع العربي - الإسرائيلي عام 1948م، واستمر خلال العام 1956م، ثم حرب 1967م، ثم حرب الاستنزاف 1969م ، ثم حرب 1973م وكانت هذه الحرب هي البداية لوضع أسس السلام العربي الإسرائيلي والتي توجت بمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية 1978م برعاية أمريكية، ثم تلى ذلك حرب لبنان 1982م، ثم طرحت الدول العربية مبادرة سلام 1982، والتي سميت بمبادرة الأمير فهد، وفى العام 1987م قامت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة لتؤكد مرة أخرى أهمية إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولعل أهمها حق تقرير المصير وحق بناء الدولة الفلسطينية وحق العودة، ثم جاء مؤتمر مدريد للسلام 1992م ليتوج مرحلة جديدة من حالات السلام والصراع، فمرة يتم توقيع اتفاقيات سلام 1993م غزة - أريحا، ومرة تقوم إسرائيل بضرب واقتحام مناطق وأرضي عربية في حرب لبنان 2006م ، وحرب غزة عام 2008م، ولتحديد العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يعتبر مدخل المصالح القومية أحد المداخل المهمة لفهم حركة العلاقات بين الدول، وتطبيقها للمدرسة الواقعية، فإن لكل دولة مجموعة من المصالح القومية، هذه المصالح تمثل القيم والأهداف الكلية للدولة المتعلقة بمجموعة معينة من المواقف أو أنها كل ما تسعى الدول إلى تحقيقه أو حمايته في مواجهة الدول الأخرى هذه المصالح تتسم بمركزيتها للبقاء والازدهار القوميون للدولة ، وبالتالي تتسم بوجود درجة عالية من الإجماع القومي حولها ، كما أنها لا تتغير بسرعة من فترة زمنية لأخرى أو

من قائد سياسي لآخر، كذلك فإن هذه المصالح تتسم بأنه يمكن التعرف عليها وتحديدها ودراستها وفهم السياسة الخارجية انطلاقاً منها.

فالباحث يستطيع أن يعرف ما القيمة الكبرى التي تسعى أو ينبغي أن يسعى صانع السياسة الخارجية ويترجمها في برنامج سياسته الخارجية، وبناء على ذلك يمكن فهم وتوقع تلك السياسة وتقييمها ويكاد يجمع أنصار المدرسة الواقعية على أن المصالح القومية للدولة تتحدد في حماية إقليم وسكان الدولة (الأمن) والرفاهية الاقتصادية للدولة .

وبناءً على ذلك يمكن أن تحدد العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط انطلاقاً من مصالحها في منطقة الشرق الأوسط تلك المصالح التي تقوم بدور فعال في تحديد تلك السياسات.

لذا علينا أن ندرك الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الجغرافية ، فهي واقعة في قلب العالم والتي ازدادت أهميتها مع تفاقم المصالح الأمريكية أثر السياسة الاقتصادية في المنطقة، فانتقلت المنطقة من مجرد نقطة وصل بين الشرق والغرب إلى منطقة اقتصادية تتفاقم ثروتها النفطية، ثم تبلورت أهميتها مع زرع إسرائيل في المجال الحيوي الشرق أوسطي ، وتنامت أهمية هذا المجال كثيراً إبان الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية المتمثلة بحلف وارسو والكتلة الغربية المتمثلة بحلف الناتو ، إذ لا تختلف السياسة الخارجية في عهد أي رئيس أمريكي عن الآخر وخاصة ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وإن كانت بعض الوسائل تختلف من حين لآخر وهذا يعبر عن استمرار النهج الأمريكي وتعريف المصلحة الوطنية لها، بغض النظر عن الفرد الموجود في البيت الأبيض. ويمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إلى عوامل رئيسية هي: الاقتصادي ، الإستراتيجي السياسي⁽²⁾

تُجمع أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية على انه بعد تلاشي أهمية احتواء (الاتحاد السوفيتي كمصلحة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية فإن مصالح الولايات المتحدة

(2) Charles Kegley and Eugene R. Wittkopf, eds., The Future of American Policy (New York, st. Martin's Press,1992),p.5-10

الأمريكية يمكن حصرها في أمرين أساسيين - أمن إسرائيل والبتترول أو النفط العربي ويتبع ذلك كيفية تحقيق الاستقرار في المنطقة بما يضمن الحفاظ على هذين الأمرين⁽³⁾.

والواقع أن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تكاد تكون ثابتة لم تتغير منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية وان انتهت المواجهة مع الاتحاد السوفيتي بعد انهياره وأصبحت هذه المصالح مهددة بدرجة أكبر من داخل المنطقة ذاتها، خاصة دولاً وقوى تعارض السياسة الأمريكية ، كما أصبح المجال فسيحاً أمام الولايات المتحدة لرسم وتنفيذ إستراتيجية جديدة تخدم مصالحها في المنطقة ، ويمكن تحديد أهم العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى جملة من العوامل لعل أهمها :

- العامل الاقتصادي.

- العامل السياسي الإستراتيجي.

أولاً : العامل الاقتصادي :

1. النفط :

اعتمدت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على نفط الشرق الأوسط ونفط العرب بالذات كمحور أساسي في سياساتها الدولية والداخلية .

ففي أثناء الحرب الباردة ما بين 1948 - 1990 عندما كانت المنافسة على أشدها مع الاتحاد السوفيتي، وعندما كانت هذه الدولة مكتفية ذاتياً بمواردها النفطية، ارتفع اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي من تقريباً لا شيء في أوائل الخمسينيات إلى حوالي 50% عام 1970⁽⁴⁾، ولكن بعد بدء الإنتاج النفطي في حقول ألاسكا انخفض معدل الاستيراد إلى حوالي 27% في عام 1985، وارتفع الاعتماد على النفط المستورد إلى حوالي 38% في عام 1988 وإلى عام حوالي 50% في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وشكل النفط

(3) سلوى شعراوي جمعة ، موقع الشرق الأوسط في توجهات السياسة الخارجية للإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية والوطن العربي، القاهرة ، معهد الدراسات والبحوث العربية 1996 ، ص 133 .

(4) وليد خدوري، الولايات المتحدة والنفط العربي : الواقع والمستقبل في هالة سعودي (محرر) الإدارة الأمريكية الجديدة

والشرق الأوسط ، مصدر سابق ص 49

العربي النسبة الأكبر من النفط الأجنبي وبالذات خلال الفترة التي شهدت فيها منطقة الشرق الأوسط العديد من الحروب⁽⁵⁾ .

إن تأثير الواردات النفطية على الأمن القومي الأمريكي الفعلي أو المحتمل كان محل نقاش في الولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة ، بمعنى حول كون النفط مستورداً يشكل خطر محققاً على الأمن القومي الأمريكي ومن ثم يجب عدم الاستمرار بهذا الوضع ولكن في نفس الوقت كان دائماً يقول أن هذا الاعتماد ضروري، وأنه رغم توفر احتياطات بترولية وافية في الولايات المتحدة ، فإنه يجب عدم الإفراط بها، وأنه من الأجدى استيراد النفط وحماية منابعه رغم التكاليف الباهظة بدلاً من استنزاف ما هو متوفر محلياً⁽⁶⁾.

وخلال فترة ما بعد الحرب الباردة بلغت الواردات الأمريكية النفطية حوالي 50% من احتياجاتها النفطية، وقد بلغ مجموع هذه الواردات في نهاية عام 1994 حوالي 7.050 مليون برميل يومياً، نصفه تقريباً من دول منطقة الأوبك كما هو وارد في الجدول ، وتتصدر العربية السعودية دول العالم في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بالإضافة إلى دولة عربية أخرى أهمها الكويت ، الجزائر ، هذا وقد حذر وكيل وزارة الطاقة الأمريكي وليم رابت في كلمة أمام لجنة الطاقة والموارد الأولية في مجلس الشيوخ الأمريكي 1995 من أن مستوى الواردات النفطية الحالية قد بلغ حوالي نصف الاستهلاك المحلي، وهو المستوى الذي يبدأ معه المسؤولون الأمريكيون برفع راية الخطر والتحذير من عواقب هذه السياسات على الأمن القومي⁽⁷⁾.

فالنفط أذن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو سلعة سياسية في المقام الأول قبل أن يكون سلعة اقتصادية على الجميع، وهو بهذا أهم وسيلة يمكن أن تستخدمها أمريكا من أجل السيطرة على العالم وفرض الهيمنة الأمريكية على الجميع ومن المعلوم أن معظم الاحتياطي العالمي من النفط يوجد في الخليج العربي، حيث يبلغ ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط واحتياطي العراق وحده من النفط يبلغ حوالي 051 مليار برميل، وبعض الدراسات الأخيرة

(5) انظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1995 ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ص 835.

(6) هالة سعودي ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1976-1973 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1983 ص 83 .

(7) وليد خدوري ، الولايات المتحدة والنفط العربي ، مصدر سابق ، ص 57

تؤكد انه يمتلك حوالي 003 مليار برميل، مما يجعله مستقبلاً يحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاحتياطي وهي المرتبة التي تحتلها حالياً المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ احتياطيها من النفط الخام حوالي 272 مليار برميل بينما تملك الكويت الواقعة اصلاً تحت السيطرة الأمريكية حوالي 89 مليار برميل والامارات العربية حوالي 36 مليار برميل، بينما لا تمتلك الولايات المتحدة سوى 22 مليار برميل فقط ومع العجز عن ايجاد مصادر طاقة أخرى بديلة للنفط من حيث الكلفة وسهولة الانتقال يبقى النفط العربي هو أهم مصادر الطاقة في العالم. (www.26sep.net/newsweekarticle)

لقد طورت الإدارات الأمريكية في عهد الرئيس بوش وحتى الرئيس بارك أوباما السياسة النفطية من خلال الاعتماد على قوتها السياسية والعسكرية في حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج على وجه الخصوص. كما أنها اعتمدت على المساندة المالية لحلفائها المحليين في تمويل النفقات اللازمة لحماية أمن ودفاع عن المنطقة ومن الواضح أن السبب الرئيسي وراء هذه السياسة هو حماية حقول النفط ومصادر إنتاجه وعدم فسح المجال لأي جهة أخرى في تهديد هذه المصالح أو السماح لها حتى التفكير بذلك.

إن استمرار حصول الولايات المتحدة على البترول من منطقة الشرق الأوسط بأسعار معقولة ما زال يشكل أحد المصالح الحيوية الأمريكية في هذه المنطقة بحوالي 65% من المخزون العالمي للبترول الذي يوجد في الخليج، وتمثل هذه المنطقة 25% من الإنتاج العالمي فضلاً على أن الاعتماد الأمريكي كما سبق وأن ذكرنا يمثل حوالي 50% من الاحتياجات الأمريكية من النفط.

لقد كان ضمان وصول البترول العربي للولايات المتحدة أحد القضايا السياسية المهمة في السياسات الخارجية الأمريكية، إذ تستورد حوالي (8) ملايين برميل يومياً، أي ما يعادل حوالي 50% من مجموع ما تستهلكه من البترول، وعلى الرغم من أن البترول العربي يمثل 27% من الواردات الأمريكية للبترول، و 13% من مجموع الاستهلاك الأمريكي للبترول⁽⁸⁾،

⁽⁸⁾ John Lichtb/ Au, "U.S Oil Imports and Natioansecurity : is There Stil Connection?" Middle East Economy Survey (Mees),(26dec94/2 jan 95)

إلا أن البترول العربي له أهميته الخاصة للولايات المتحدة وذلك لجملة من الاعتبارات لعل أهمها :

1. إن أي انخفاض في إنتاج النفط العربي مثلما حدث بعدما جاء غزو العراق للكويت، حيث تم سحب 4 ملايين برميل يومياً من السوق العالمي، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار البترول مما يلحق أضراراً بالاقتصاد الأمريكي تفوق تلك الأضرار التي تلحق باقتصاديات الدول الصناعية الأخرى.

2. إن النفط العربي وفقاً لخبراء الطاقة سيكون له أهمية إمدادات العالم بالبترول في المستقبل، إذ سيزيد الاعتماد العالمي على بترول العرب الذي يتميز بانخفاض أسعاره واحتياطاته الضخمة .

بناء على ذلك فإن أهمية الحرص الأمريكي على ضمان استمرار وصول النفط العربي للأسواق الأمريكية ، وعدم سيطرة أي قوة معادية عليه، خاصة إن مثل هذه القوة المعادية يمكنها وضع حدود على إنتاج البترول سواء لرفع أسعاره أم لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية دون أن يؤدي ذلك إلى خسائر خطيرة لاقتصاديات الدول المنتجة ، ومن ثم فإن ضمان وصول النفط العربي يُعد وفقاً لوزير الدفاع الأمريكي وليام بييري " من ضمن المصالح الحيوية الأمريكية التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لحمايتها إذا ما كان هناك تهديد لها"⁽⁹⁾.

3- إن الاهتمام الأمريكي بالنفط العربي سيزداد في ظل التطورات التي يشهدها النظام العالمي ، إذ يصبح بمثابة ورقة الضغط والتأثير على سياسات القوى المنافسة للولايات المتحدة وذلك في المجال الاقتصادي .

⁽⁹⁾Middle East Economy Survey (31mar 1995)

2. التبادل التجاري الأمريكي في المنطقة :

بالإضافة إلى أهمية استمرار ضمان الحصول على البترول العربي بأسعار معقولة، إلا أنه هناك مجموعة من المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي تدر أرباحاً طائلة تعود على الاقتصاد الأمريكي، وتُلقى بإشعاعها على مختلف إبعاد المصالح الاقتصادية الأمريكية، وبالتالي على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وأهم تلك المصالح الاقتصادية :

إن الولايات المتحدة قطب اقتصادي عملاق ارتكازي في التجارة الدولية والمجتمع الدولي ، ففي منتصف الثمانينيات بلغ 32.12% من مجموع الناتج الإجمالي⁽¹⁰⁾ للعالم كله.

ووفقاً لتقديرات النمو الاقتصادي لعام 1995 ظهر أن الولايات المتحدة استثمرت في تحقيق أعلى معدل للنمو بين الدول الصناعية المتقدمة للعام الرابع على التوالي بنحو 3.3%، مما يعني استمرار تزايد الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي بين اقتصاديات العالم وما يعكس أهميته في التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية كونها المصدر والمستورد القائد في العالم .

ولقد كانت الصادرات الأمريكية إلى دول منطقة الشرق الأوسط (العربية) والواردات الأمريكية منها تمثل نسبة محددة من حجم التجارة الخارجية الأمريكية لكن هذه النسبة زادت عام 1967 وصولاً إلى اعتراف المسؤولين الأمريكيين بأن الشرق الأوسط يقدم فرصاً عظيمة لزيادة الصادرات الأمريكية، وهو أمر تستشعره دول المنطقة منذ سنوات.

ففي وثيقة عربية رسمية صادرة عام 1980 ورد " أن البلدان العربية تشكل سوقاً واسعاً ومنتامياً للصادرات الأمريكية الشمالية من المواد الغذائية والمواد المصنعة والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا، ولا نغالي عندما نقول أن نمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يعتمد إلى حد كبير على نمو الصادرات إلى الدول العربية ... إذ تشكل صادرات الولايات المتحدة إلى الدول العربية حوالي 17.4% من إجمالي صادراتها، كما أن نسبة

⁽¹⁰⁾ محمد خالد الأزعر ، المصالح الاقتصادية الأمريكية في الوطن العربي - في هالة سعودي (محرر) مصدر سابق ،

الواردات العربية إلى الولايات المتحدة بلغت 17% عام 1979، وهي أكبر بكثير من واردات الدول الصناعية من الولايات المتحدة⁽¹¹⁾.

وعلى الرغم من أن الصعود الكبير في أسعار النفط - الذي يشكل أكثر من 90% من الصادرات العربية للولايات المتحدة أدى إلى ميل الميزان التجاري لصالح الجانب العربي حتى عام 1980 م بفائض وصل إلى 20.6 مليار دولار ، فقد تحول سريعاً في عام 1983 إلى عجز مقداره 7.8 مليار دولار لصالح الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹²⁾، ومن المثير أن الفائض التجاري لصالح الولايات المتحدة ما زال يمثل نمطاً مستمراً لموازينها التجارية مع الدول العربية حتى برغم حجم وقيمة الصادرات العربية النفطية في هذه الموازين ، بل يلاحظ أن الميزان التجاري للولايات المتحدة مع دول الخليج العربي سجل عام 1994م فائضاً لصالحها مقداره نصف مليار دولار ويرجع هذا إلى جملة من الأسباب لعل أهمها هبوط أسعار النفط مع استمرار معدل الواردات العربية من الولايات المتحدة⁽¹³⁾.

ففي عام 1993 بلغت قيمة الواردات العربية نحو 161.6 مليار دولار، كان نصيب الولايات المتحدة 10% وارتفع عام 1994 إلى 12%. وبصفة عامة تشكل الولايات المتحدة منذ مطلع التسعينيات المركز الثالث بين شركاء العرب التجاريين بالنسبة للواردات العربية ، والمركز الثاني بالنسبة للصادرات، ولأهمية الدور الذي توليه الولايات المتحدة للسوق العربية أشار " رون براون" وزير التجارة الأمريكي 1996 إلى العناية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للسوق الخليجية العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، وعبر عن تطلعه إلى تطوير الروابط التجارية الخليجية⁽¹⁴⁾ .

وعموماً إذا تأملنا الهيكل السلعي للتبادل التجاري غير النفطي بين الجانبين الأمريكي والعربي ، نلاحظ أن الدول العربية تصدر بصفة عامة بعض المنتجات الزراعية والسلع المصنعة والكيماويات والمنسوجات والملابس الجاهزة ، وقد تزايد حجم هذه الصادرات باطراد ظاهر مقارنة بالصادرات النفطية من 8% من مجمل الصادرات عام 1985 إلى نحو 29%

(11) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الإدارة العامة للشئون الاقتصادية نحو عمل اقتصادي عربي مشترك وثيقة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية في الاقتصاد العربي التحضيري لمؤتمر القمة الحادي عشر (عمان ،

يوليو 1980 ، ص 26

(12) عبد المنعم السيد على ، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي (البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، القاهرة ، 1987 ، ص 31 .

(13) محمد خالد الأزعر ، مصدر سابق ، ص 80

(14) محمد خالد الأزعر ، مصدر سابق ، ص 80

عام 1993، وهو ما يعكس تجاوز عقدة السلعة الواحدة " النفط " في جانب التصدير بالنسبة للدول العربية (15).

وفي جانب الواردات شغلت المنتجات الصناعية نحو 78% من جملة الواردات للدول العربية لعام 1995، وشغلت المنتجات الزراعية والخامات المعدنية نحو 17% و2% على التوالي (16).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث شريك تجاري للدول العربية مجتمعة في هذا الجانب ، غير أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول بالنسبة للواردات الغذائية العربية ذات الطابع الاستراتيجي مثل القمح مما يعزز مكانتها التجارية في هذا الشأن، فالدول العربية تستورد مجتمعة نحو 15% من قيمة الواردات العالمية من القمح الذي تصدر منه الولايات المتحدة وحدها نحو 33.3% من جملة صادراته العالمية (17).

وفي إطار تحليل المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة العربية يحتل توريد السلاح إلى المنطقة العربية أهمية خاصة ، لأن التدفق في مبيعات الأسلحة يتم على شكل توريدات من جانب واحد وهو الجانب الأمريكي .

العامل السياسي/ الإستراتيجي :

إن النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتسم بدرجة عالية من الهيمنة الأمريكية، وفي هذا الإطار يصبح من مصلحة الأطراف العربية أن تظل قنوات اتصالها السياسي مفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تحاول استثمار الدور الأمريكي بما يحقق الأهداف العربية ولو بشكل محدود، فالدول العربية لديها مجموعة من المصالح السياسية – الأمنية مع الولايات المتحدة وتتعلق هذه المصالح بالإقليم سواء باستعادة أقاليم عربية محتلة أو ضمان أمن بعض الأقاليم الأخرى.

(15) محمد خالد الأزعر ، مصدر سابق ، ص 83

(16) للمزيد انظر ، تجارة الولايات المتحدة مع العالم العربي ، الاقتصاد الكويتي ، العدد 321 فبراير 1995 (ص 57-

(17) انظر للمزيد المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الإحصاء) ،

فمع انتهاء الحرب الباردة لم يترتب على السياسة الأمريكية أي تغير جوهري في المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولعل أهم تلك الأهداف السياسية هي :

1- منع أية قوة معادية من السيطرة على المنطقة .

2- حماية أمن إسرائيل .

لتحديد أهمية العامل السياسي في التأثير على مجريات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يتطلب تحليل النظام السياسي الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وهي من أكثر المسائل المحيرة لعلماء العلاقات الدولية⁽¹⁸⁾، وتعكس التسمية الشائعة لهذه الصلة (مرحلة ما الحرب الباردة) باعتبارها مرحلة ما بعد الحرب الباردة صعوبة تشخيص هذه المرحلة فالوصف المستخدم لهذه المرحلة يشير إلى أنها تختلف عن المرحلة السابقة، فهو وصف للمرحلة الحالية من تطور النظام الدولي بالمخالفة ، وليس وصفاً لها بما فيها وما يميزها ، فتميزت هذه المرحلة بالنمو الاقتصادي وهي مرحلة عولمة الاقتصاد العالمي في مجالات التجارة والمال والاستثمارات، وهي مرحلة ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، وهي مرحلة حلول الحرب الأهلية والصراعات العرقية محل الحروب النظامية بين الدول، وهي مرحلة ازدهار المنظمات غير الحكومية وتكون المجتمع المدني العالمي.

والنظام الدولي حسب أكثر تعريفاته شيوعاً هو محصلة علاقات القوى ومستوى معين من التكنولوجيا، ومجموعة من القضايا تشكل قائمة الأعمال التي يهتم بها النظام ، لقد أصبح النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مستعصياً على التحديد الدقيق الذي اعتدناه في المراحل السابقة من تطوره ، فعلى مستوى علاقات القوى أصبحت الولايات المتحدة تحتل

(18) Sipri, Stpri Yearbook 1995 Armament Disarmament and International Security (Oxford : Oxford University press, 1995 p2.

دانيا وارنر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة ودراسات عالمية، العدد 115، لسنة 1997)، روبرت مكنمار، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس، عمان، دار الشرق للنشر والتوزيع، 1991، سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفياتية : نظام عالمي جديد آحادي القطب، عمان : دار الشرق للنشر والتوزيع، الإصدار الأول، 1996، 14-16.

مكانة القوى العظمى الوحيدة في العالم بعد انهيار منافسها السوفيتي الذي أكسب وجوده في المرحلة السابقة النظام الدولي طبيعة كنظام ثنائي القطبية⁽¹⁹⁾.

ومع هذا فإن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية مكانة القوى العظمى بالنظر إلى قوتها العسكرية الهائلة لم يعد له نفس الأهمية في عالم تراجعت فيه أهمية التهديدات الأمنية .

لقد قام مصدر التهديد المحدد الدور الأساسي في صياغة الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة وحلفائها، وقد أدى غياب مصدر التهديد إلى اختفاء الإجماع الإستراتيجي الذي ميز المجتمع الأمريكي والتحالف الغربي في فترة الحرب الباردة⁽²⁰⁾ وإلى ظهور اجتهادات متنوعة في تعريف مصادر التهديد وأساليب مواجهتها، فقد وفرت بين القوتين الأعظم درجة عالية من التأكد بشأن السياسات الدفاعية الواجب اتباعها، الأمر الذي لم يعد متحققاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

لقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب الباردة ومع أن هذا يمكن أن يستخدم كدليل على صحة وفعالية السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة، وهو ما قد يبرر المطالبة بالاستمرار في اتباع نفس السياسات التي أثبتت فاعليتها⁽²¹⁾، فإن النوعية الجديدة من المشكلات ومصادر التهديد التي تواجه الولايات المتحدة تستلزم تطوير مفاهيم وسياسات وإستراتيجيات جديدة .

لهذه الأسباب فإن السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تعاني من حالة من الارتباط فيما يتعلق بنوع السياسة الخارجية التي يجب على الولايات المتحدة أن تطبقها في العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

(19) Mohamed Rabie, The New World Order : A Perspective or the Post Cold War, Era, Ner York Vantage Press, 1922, p. 72.

(20) روبرت مكنمار، ما بعد الحرب الباردة...، مصدر سابق، ص 75.

Mohamed Rabie, The New ... op. cit., p 73.

(21) جمال عبد الجواد ، المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي في هالة سعودي (محرر) مصدر سابق

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات العالمية سواء الخاصة بصعود وهبوط القوى العظمى أم تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجي⁽²²⁾ ، فبحكم مجاورته للبحر المتوسط كان عليه أن يتأثر بشده بالصراعات الكبرى التي دارت في هذا البحر وحوله، وقد يؤثر فيها أحياناً وقد اكتسبت منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية أهمية كبرى من منظور المصالح الأمريكية وذلك بسبب احتياطات النفط الهائلة في المنطقة، وبسبب موقعه القريب من الاتحاد السوفيتي واتباع الولايات المتحدة لسياسة الاحتواء التي حاولت بمقتضاها منع توسع الاتحاد السوفيتي، وانتشار نفوذه خارج نطاق مجاله الحيوي الذي تم ولو على مضمض التسليم له فيه في أوروبا الشرقية والوسطى.

وقد ترتب على هذا أن أبدت الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً بنوعية واتجاهات نظم الحكم في المنطقة باعتبار أن ذلك يمثل العامل الحاسم في المنافسة بين القوتين العظميين.

لقد أدى إنهاء الحرب الباردة إلى فقدان منطقة الشرق الأوسط لجانب من مصادر أهميتها الإستراتيجية للولايات المتحدة وهو المتعلق بقربها الجغرافي من الاتحاد السوفيتي، أو ما جرت العادة على تسميته بالبطن الرخو للاتحاد السوفيتي، ففي مرحلة الحرب الباردة جعل الموقع الجغرافي للشرق الأوسط من المنطقة هدفاً محتملاً للتوسع السوفيتي ، خاصة في ضوء ما كان متصوراً من سعي الاتحاد السوفيتي للوصول للمياه الدافئة في الخليج، كما أن الموقع الجغرافي جعل من الشرق الأوسط مساحة مهمة لتطويق الاتحاد السوفيتي في ظل سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة ضده منذ بداية الخمسينيات⁽²³⁾، وبالتالي اختفاء التهديد السوفيتي قد ترتب عليه فقدان المنطقة جانباً من أهميتها الإستراتيجية للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى ذلك فإن لنتائج حرب الخليج الثانية، والبدء في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي والتفوق العسكري الكبير الذي تتمتع به إسرائيل كل هذه العوامل قد

(22) كمال خلف الطويل ، أمريكا والعرب ، في الوطن العربي في السياسة الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (22) بيروت ، الطبعة الأولى ، نوفمبر 2002 ص 39 .

(23) سمير الأمين ، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية الى أين ؟ في العرب وتحديات النظام العالمي مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (16) الطبعة الأولى بيروت ، 1999 ص 71 .

حولت الشرق الأوسط إلى واحدة من المشكلات العادية التي تواجهها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وليس كواحدة من مشكلاتها المركزية كما كان من قبل (24).

ومع هذا فإن العالم العربي ما زال يحتفظ بجانب كبير من أهميته الإستراتيجية فموقع المنطقة ليس فقط قريباً من الاتحاد السوفيتي ولكنه أيضاً قريباً من جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط ، كما أنه يمثل امتداداً طبيعياً لآسيا الصغرى والبلقان اللتين تؤثر التطورات فيهما بشدة في الأمن والاستقرار في أوروبا.

إضافة إلى ذلك فإن الشرق الأوسط هو المنبع الأهم للنفط الداخل في التجارة الخارجية ، والذي يتوقف على استمرار تدفقه ازدهار الاقتصاد العالمي بما في ذلك اقتصاد الولايات المتحدة ذاتها .

وأخيراً فإن الشرق الأوسط يضم من دولة إسرائيل التي تبدي الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً بأمنها وازدهارها لأسباب عدة .

لكل هذه الأسباب فإن انتهاء الحرب الباردة لم يتسبب في اختفاء الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط والعالم العربي، بل أنه لم يتسبب في إدخال تعديلات مهمة على سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة كما سيتضح من خلال هذه الدراسة .

فالمنطقة تمثل إحدى المناطق المهمة التي تحرص الولايات المتحدة على ممارسة نفوذ عالٍ فيها، ويبدو أن هناك قدراً كبيراً من الإجماع في الإستراتيجية الأمريكية على هذا الأمر. عليه يمكن القول بأن هناك جملة من العوامل ساهمت في صياغة إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط(25):

1. انتهاء الدور السابق للاتحاد السوفيتي في المنطقة .
2. البدء في عملية مدريد للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل .
3. انتصار التحالف الغربي في حرب الخليج .

(24)David Jablonsky, Time's Cycle and National Military Strategy: the Need for Continuity in a Time of Change (Washington dc : Strategic Studies Institute us Army War College 1995) p 7

(25) دانيا وارنر، السياسة الخارجية الأمريكية...، مصدر سابق، ص53.

ويتسم الوضع الإستراتيجي في الشرق الأوسط في هذه المرحلة بتوازن جديد للقوى يتميز بالسيولة كنتيجة لضعف مفهوم الوحدة العربية الذي لعب دوراً موحداً في مرحلته السابقة، وذلك لصالح تزايد أهمية المصالح للدول منفردة وتراجع أهمية الصراع العربي الإسرائيلي، وأخيراً ظهور دول جديدة على محيط الاتحاد السوفيتي السابق. ففي تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية حددت قائمة بأهم الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتضم القائمة الأهداف والمصالح التالية⁽²⁶⁾:

- ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة إلى السوق العالمية .
- إقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل.
- ضمان أمن شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين.
- حماية أرواح وممتلكات المواطنين الأمريكيين الموجودين في المنطقة.
- حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية .
- استكمال عمليات الإصلاح في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً.
- دعم حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي في المنطقة.
- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.

ومن الممكن أن نضيف إلى هذه القائمة الهدف الخاص بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومع أن هذا الهدف ليس خاصاً بالشرق الأوسط وحده، فهو هدف أمريكي له طبيعة عالمية يستهدف تجنب أثر أسلحة الدمار الشامل السلبي على الاستقرار الإقليمي والدولي .

كذلك فإن منع انتشار أسلحة التدمير الشامل هو هدف متضمن في أهداف الولايات المتحدة الخاصة بتأمين تدفق النفط، وبحماية شركاء الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسيين في المنطقة.

(26) فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 2000، ص17.

1. ضمان أمن إسرائيل:

يعد ضمان أمن إسرائيل مصلحة أساسية للولايات المتحدة في المنطقة⁽²⁷⁾، فلإسرائيل أهميتها الإستراتيجية للولايات المتحدة بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية من أجل القيام بعمليات في كافة الاتجاهات، كما أنه يمكن الوصول إليها بسهولة بطرق بحرية قصيرة عبر البحر المتوسط ، وقد ثار الجدل في أعقاب الحرب الباردة حول أهمية إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة وتؤكد ذلك في أعقاب حرب الخليج ، حيث إن مشاركة إسرائيل في العمليات العسكرية أثناء حرب الخليج لم يكن لها ضرورة من الناحية العسكرية، كما أنها غير ممكنة من الناحية السياسية إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات بينهما، وتدعمت هذه العلاقات في ظل إدارة كلينتون حيث إن انتهاء الحرب الباردة لم يؤثر على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الأمر الذي يؤكد حقيقة أساسية وهي أن محاولة فهم أسباب الالتزام الأمريكي بضمن أمن إسرائيل بناءً على اعتبارات إستراتيجية عسكرية محضة هي محاولة قاصرة ، فهناك نوع من الارتباط العضوي بين الدولتين يعبر عن قيم مشتركة وتواصل ثقافي بين المجتمعين⁽²⁸⁾.

وهذا الارتباط في العلاقات لا يتغير بسهولة، وقد أدى هذا الارتباط إلى جانب الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الأمريكية وجماعات المصالح اليهودية إلى بناء بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل والولايات المتحدة .

(27) William O' Brien, Reflection on the Future of American – Israeli Relations, Jerusalem Quarterly, No. 22, Winter 1982, pp. 44-55.

وللمزيد انظر :

- بدر عبد العاطي، العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، 11 يناير 1993، ص 30.
- جورج العبد، إسرائيل في الفلك الأمريكي، البعد الاقتصادي . السياسي لتحالف إسرائيل مع الغرب، المستقبل العربي، العدد 45، يناير 1987، ص70.
- صلاح عبد الله، حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، شئون فلسطينية، العدد 209، أغسطس 1990.

(28) هالة سعودي ، الوطن العربي والولايات المتحدة الفرص والقيود في الولايات المتحدة والوطن العربي معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة 1996 ، ص 253

لقد كانت إسرائيل ومنذ إنشائها عام 1948 تحتل أهمية خاصة في سياسة الولايات المتحدة، وهو ما عبر عنه كل الساسة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارات الأمريكية الحكم المتعاقبة، أن الروابط الاستراتيجية بين البلدين مهمة جداً وأن واشنطن تؤيد حق إسرائيل في الوجود وإنها سوف تستمر في بذل جهودها لدفع مسيرة السلام بين الدول العربية وإسرائيل " وعلى الرغم من إنهاء الحرب الباردة قد أدى إلى حدوث تغيير في مجمل العلاقات الدولية، وأدى أيضاً إلى حدوث تغيير في مجمل العلاقات الدولية، وأدى أيضاً إلى ظهور العديد من التساؤلات حول الجدوى من العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل - خاصة بعد انتهاء النفوذ السوفيتي في المنطقة - إلا أن التغيير الذي حدث في تلك العلاقات هو تغيير شكلها وليس مضمونها.

بمعنى أن حماية ودعم إسرائيل ما زال جزءاً أساسياً في الإستراتيجية لدى السياسة الأمريكية في المنطقة وإن كان يظل التساؤل المطروح لدى السياسة الأمريكية هو كيفية تحقيق أكبر قدر من الأمن الإسرائيلي بتكلفة مالية أقل أو من مصادر غير أمريكية.

ومن جهة أخرى ترى الولايات المتحدة بأن إسرائيل الأقرب إليها وإلى قيمها، حيث تعتبرها امتداداً للحضارة الغربية في المجتمعات العربية والاسلامية، كما ترى فيها جزءاً أساسياً وفاعلاً من المعادلة السياسية الأمريكية وأن بإمكانها التأثير بشكل كبير ومباشر في سير العملية الانتخابية داخل الولايات المتحدة من خلال الصوت اليهودي ومن خلال اللوبي اليهودي ولجان العمل التابعة له، إضافة إلى وجود شخصيات يهودية في مراكز صنع القرار السياسي في البيت الابيض، فمعظم الإدارات الأمريكية مليئة بالكثير من هذه الشخصيات اليهودية التي تقلدت مناصب وزارية مهمة وكان لها التأثير داخل البيت الابيض.

وتقول الدراسة إن الولايات المتحدة قامت منذ الحرب العالمية بمنح 140 بليون دولار دعماً لإسرائيل. وتعرض الدراسة على الفكرة القائلة بأن إسرائيل تمثل "حليفاً حيويًا لأمريكا في الحرب على الإرهاب"، بل ويرجع المؤلفان المشاكل التي تعاني منها أمريكا إلى إسرائيل، فيقولان: "مشكلة الولايات المتحدة مع الإرهاب ترجع في جزء كبير منها إلى كونها متحالفة بقوة مع إسرائيل، وليس العكس".

وتشير دراسة أعدها كل من "جون ميرشيمير"، أستاذ العلوم السياسية ومساعد مدير برنامج سياسة الأمن الدولي بجامعة شيكاغو الأمريكية، وستيفين والت أستاذ العلاقات الدولية بكلية جون كندي بجامعة هارفرد، إلى أن دعم واشنطن الثابت لإسرائيل في الأمم المتحدة، حيث تقول الدراسة إنه منذ عام 1992 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" ضد 32 قراراً لمجلس الأمن ينتقد إسرائيل، وهو عدد يفوق مجموع مرات استخدام الفيتو من جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، كما أعاقَت الولايات المتحدة جهود الدول العربية لوضع الترسانة النووية الإسرائيلية على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما إن الولايات المتحدة قامت منذ الحرب العالمية بمنح 140 بليون دولار دعماً لإسرائيل.

ولعل حماية ودعم أمن إسرائيل يتطلب بالضرورة القضاء على المصادر التي قد تهدد هذا الأمن وهو ما يحتم أن تكون إسرائيل قوية وقادرة عسكرياً على مجابهة كل ما يهدد أمنها وهو ما دفع الرئيس الأمريكي كلينتون⁽²⁹⁾ للتعهد بتشكيل لجنة عسكرية - إسرائيلية مشتركة للتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية الدقيقة والتي كانت محظورة من قبل على إسرائيل، هذا في الوقت الذي أكدت فيه الإدارة الأمريكية التزامها بمواصلة دفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط .

عليه يمكن القول بأن انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الحرب الباردة كان له أن يضعف العلاقات الاستراتيجية، فبينما كان لإسرائيل دور أساسي في مقاومة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط فإن العلاقات ومشكلات ما بعد الحرب الباردة تميزت بطابعها الإقليمي النسبي الخالص يصعب على إسرائيل أن تقوم فيها بنفس الدور الذي قامت به في الصراعات والإستراتيجيات في مرحلة الحرب الباردة إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من الالتزام بسياسة ضمان أمن إسرائيل من خلال تمكّنها من التفوق العسكري النوعي على دول المنطقة بالإضافة إلى ذلك السعي لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل⁽³⁰⁾.

(29) سلوى شعراوي جمعة ، موقع الشرق الأوسط في توجهات السياسة الخارجية ، الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة والوطن العربي ، معهد الدراسات والبحوث العربية 1996 ص 139 .

(30) للمزيد انظر :

سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفياتية...، مصدر سابق، غازي ربايعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط، 1967-1987 عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1989، محمد كمال يحيى، السوفيت والقضية الفلسطينية 1948-1967، القاهرة : دار الطباعة العربي للطبع والنشر والتوزيع، 1986.

2. تحقيق السلام في المنطقة :

تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل مستهدفة من وراء ذلك الحد من عوامل التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة والتي يمكن لها أن تؤثر بالتالي على المصالح الأمريكية في المنطقة.

كما عبر " مارن أنديك⁽³¹⁾ " مدير عام شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي بشكل واضح عن عناصر الاستمرار والتغير في السياسة الأمريكية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة " أن هناك مصالح حيوية الولايات المتحدة الأمريكية لا تتغير وفي مقدمتها المحافظة على أمن إسرائيل وبقائها ورخائها وتبادل الصداقات مع الذين ينشدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، أما عناصر التغير فتكمن في أن القوتين العظميين صارتا لا تتنافسان على النفوذ في هذه المنطقة، مما يعني أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى أن تنظر إلى المنطقة من خلال منظور عالمي تنافسي، بل تحكم على تطوراتها من خلال تأثيرها على مصالحها في المنطقة وليس مصالحها العالمية " ، وبين أنديك إلى ظهور تحديات ثلاثة تواجه المصالح الأمريكية في المنطقة⁽³²⁾:

- تحويل عملية المفاوضات إلى عملية لصنع السلام، وتحقيق اختراق مبكر في مجال اتفاقيات السلام.

- المحافظة على توازن القوى العسكرية بين دول المنطقة.

- المخاطر التي تمثلها الحركات العنيفة التي تتدثر بأقنعة دينية والتي بدت تتحدى الحكومات في العالم العربي بما ينطوي على خطر كامن لزعة الاستقرار في المنطقة.

ويرى أنديك ضرورة أن تساعد الولايات المتحدة دول المنطقة الشرق أوسطية على مواجهة هذه التهديدات بالسعي الحثيث إلى السلام من جهة، وباحتواء التطرف في أنحاء المنطقة من جهة أخرى وبالتمسك برؤية بديلة للتطور السياسي الديمقراطي وتطور اقتصاد السوق الحرة.

⁽³¹⁾ مارتن انديك ، خطاب أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، نشرته مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 15

⁽³²⁾ مارتن انديك ، المصدر السابق ، ص 207 .

إن انتهاء الحرب الباردة لم يترتب عليه تغير جوهري في طبيعية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، فبعد انتهاء هذه الحرب ما زال للولايات المتحدة مصلحة في منع أي قوة معادية من السيطرة على المنطقة وحماية أمن إسرائيل واستمرار الحصول على بترول المنطقة بأسعار معقولة.

إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تتأرجح بين تيارين مركزيين، أولهما يرى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في اعتبارها مصالح جميع الأطراف الإقليميين، وتسوية القضية الفلسطينية لنزع فتيل الصراع في هذه المنطقة، ووضعها في إطار من الاستقرار بما يضمن للولايات المتحدة الهيمنة والتفرد فيها وبما يمكنها من تعزيز تفردا بقيادة النظام الدولي ، ويعتبر هذا التيار أن زوال الحرب الباردة أضعف قوة العرب على معارضة السياسات الأمريكية، ولذلك فإنه لم يعد ثمة داع للجوء إلى عوامل القوة والضغط والإكراه ضدهم وأنه من الأنسب إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية في المنطقة بإدخال إسرائيل في مشروع النظام الشرق أوسطي وإرساء العلاقات على أسس تعاون اقتصادي - أمني ثقافي في الإطار الإقليمي⁽³³⁾.

أما التيار الثاني وعلى رغم تأكيده على منطلقات التيار الأول حول المنتديات الدولية والإقليمية، فإنه يرى أن على الولايات المتحدة بعدما استتب لها الوضع في الشرق الأوسط أن تستغل هذه الفرصة، وأن تقوم بفرض تصوراتها لمستقبلها بمختلف وسائل الضغط، وأن عليها أن تراعي في ذلك أولاً وقبل كل شيء مصالح حليفها إسرائيل الحليف الطبيعي والأكثر ثباتاً واستقراراً⁽³⁴⁾.

(33) محمد السيد سعيد، الصراع العربي - الإسرائيلي : تسوية دائمة أم مؤقتة، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل، ص 80، محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، المخاطر والفرص السياسية الدولية، العدد 108، أبريل ص 50.

(34) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 158، فبراير، 1992، ماجد كيالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية - الإسرائيلية، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 41، يوليو 1992، ص 68.

ولتحديد العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه الشرك الأوسط قرأت بعض الوثائق الأمريكية التي صدرت عن معاهد أبحاث معتمدة والتي وضعت الخطوط العامة لهذه السياسة في مرحلة ما بعد حرب الخليج وبعد عمليات السلام.

فأما الوثيقة الأولى فهي صادرة عن المعهد الأمريكي للسلام⁽³⁵⁾ وتتناول دور الوسيط الأمريكي بتسهيل عملية المفاوضات، والحث على أن الوسيط مسؤول عن إيجاد المخارج للمأزق واقترح حلول وسط توفيقية، ثم أن الوسيط يتحمل مسؤولية كبرى في العمل على إبقاء عملية العامة مستمرة على نحو ما، فالانقطاع في جلسات المفاوضات يمنح فرصاً متزايدة لأن ينزلق لقاء الطرفين إلى مواقعهما القديمة وتحذر الوثيقة من الغوص في القضايا الشائكة، مثل: الاستيطان، والتدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية، وتطالب بأن تقوم الولايات المتحدة بدور المحفز والمؤتمن على الأسرار والموزع للأدوار والضامن لكل فريق .

أما الوثيقة الثانية عنوانها "إستراتيجية أمريكية لعملية السلام"⁽³⁶⁾ صادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 1992، وترسم هذه الوثيقة دور المحفز وأن على الولايات المتحدة ألا تكون أحرص على بلوغ الاتفاقات من الفرقاء أنفسهم، كما أنه يجب ألا تكون مصالح الولايات المتحدة في أي اتفاق من هذا القبيل تتجاوز مصالح أصحاب الاتفاق، وأن مهمتها تنحصر في المساعدة على تحديد المصالح المشتركة للأطراف وتقليل المخاطر وعليهم جراء ذلك عقد الاتفاقات والقيام بدور ما في حماية النتائج ويؤكد واضعو التقرير أن الولايات المتحدة ستظل بحاجة إلى الاحتفاظ بحضور لها في الشرق الأوسط محتفظة من خلال ذلك بقيمة إسرائيل كحليف إستراتيجي .

أخيراً يمكن القول بأن أهم العوامل التي تقوم بدور مهم في صنع السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط هما: النفط ، وإسرائيل ، هاتان هما المصلحتان الرئيسيتان للولايات المتحدة في العالم العربي ، والتي من حولهما تتمحور باقي أشكال المصالح الأمريكية في

(35) Making Peace Among Arab and Israelis Lessons from Fifty of Negotiating Experience : United States Institute of Peace October, 1992, p 33.

(36) Pursuing Peace : An American Strategy for the Arab – Israeli Peace Process : Washington Institute form Near East Policy October, 1992, . 51/

المنطقة ، وبشأن هاتين المصلحتين طورت الولايات المتحدة أكثر سياساتها الإقليمية وضوحاً وتبلوراً

الدور الأمريكي العسكري المباشر لحماية إمدادات النفط وضمان تفوق إسرائيل العسكري على جيرانها، أما تجاه ما عدا ذلك من مصالح أمريكية في المنطقة فإن الولايات المتحدة تتبنى سياسات مرنة وأحياناً مؤقتة بحيث يمكن أن تستجيب وتتكيف مع المتغيرات في الواقع دون أن تفقد نفسها بالتزامات طويلة الأمد ومكلفة تحد من حرية حركتها،

وبشكل عام يمكن القول أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال فترة ما مؤتمر مدريد للسلام 1992 وجود عدة مرتكزات لعل أهمها :

1. ضمان التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي .
2. الاحتفاظ بوجود عسكري دائم ومكثف في الشرق الأوسط⁽³⁷⁾ .
3. دعم النظم المعتدلة في المنطقة ليس فقط ضد الأخطار الخارجية التي تراجعت أهميتها، ولكن أيضاً ضد التهديدات الداخلية، خاصة من الجماعات الأصولية.
4. العمل على تغيير نظم الحكم التي لا تتفق والمبادئ التي تقوم عليها مع المصالح الأمريكية، وقد كان من المتصور أن الاهتمام بطبيعة الحكم كمييار ومؤشر أمني سوف يتراجع بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال المواجهة الأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتي⁽³⁸⁾، إلا أن حرب الخليج قد بينت نظم الحكم ما زال عاملاً أساسياً في صياغة السياسة الأمريكية، فكما عبر أنتوني ليك مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي فإن أمن الولايات المتحدة يتشكل بطبيعة النظم الحاكمة في الدول الأخرى".

5. عدم السعي لإقامة نظام للأمن الجماعي الإقليمي والحرص بدلاً من ذلك على تدعيم الدور المباشر للولايات المتحدة في تحقيق الأمن بالمنطقة على اعتبار أن ذلك الأسلوب الأكثر ضماناً لاستمرار النفوذ الأمريكي في المنطقة من ناحية، ونظراً لتعدد

⁽³⁷⁾ شبلي تلحمي ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - 19 - الطبعة الأولى 1997 أبو ظبي ص 10

⁽³⁸⁾ محمد على حوات ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ،

العلاقات الإقليمية بما يصعب من مهمة إقامة نظام للأمن الإقليمي. وطبقاً للتقديرات الأمريكية فإن اختفاء القيود التي ترسبت على مناخ الحرب الباردة ، والتنافس على الموارد المحدودة، وغياب مصدر واحد للتهديد والتوترات المحلية في داخل كل دولة ، كل هذه العوامل قد أدت بدول المنطقة، إلى التركيز على مشكلاتها الداخلية ، كما أدت إلى ظهور ميول لتفتيت المنطقة، وحدثت من احتمالات تكون إطارات التعاون الإقليمي في مجال الأمن بين دول الشرق الأوسط ، وقد أدت حرب الخليج الثانية إلى تمكين الولايات المتحدة إلى القيام بدور عسكري مباشر في المنطقة، وهو الدور الذي اعتادت دول المنطقة على رفضه لفترة طويلة.

كما أن السياسة الأمريكية في المنطقة تستبعد العمل على إقامة هياكل للأمن الإقليمي بين دول الشرق الأوسط.

وأخيراً يمكن القول بأن متغيرات ما بعد الحرب الباردة مثلت تحدياً كبيراً للولايات المتحدة التي كانت فاقدة الاتجاه في العالم الجديد معالمه جذرياً عن عالم الحرب الباردة الذي اعتادت عليه مؤسسات التخطيط السياسي والإستراتيجي الأمريكي، وحيث أن إدارة الرئيس كلينتون هي أول إدارة أمريكية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة .

وعموماً فإن منطقة الشرق الأوسط تتميز بعدد من المميزات الإستراتيجية المهمة التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير سياسة الولايات وأنواع خطاب وأفعال معادية للولايات المتحدة، في نفس الوقت فإنه ليس من بين دول المنطقة من يمكن أن يمثل تحدياً حقيقياً لقدرة الولايات المتحدة على الفعل بما في ذلك الفعل العسكري، أي أن الولايات المتحدة يمكنها أن تتحرك بدرجة كبيرة من الحرية في الشرق الأوسط دون أن تكون مضطرة لتحمل تكلفة مهمة لأفعالها، بما في ذلك لأخطائها، وعلى مستوى آخر فإنه يمكن للإدارات الأمريكية أن تبرر التصلب والتجاهل الأمريكي لمصالح وردود أفعال المنطقة باعتبار أن السياسة المنبذة هي الوحيدة التي يمكنها منع ظهور تهديدات حقيقية للمصالح الأمريكية.

أهم المراجع:

أولاً: أهم الكتب

- 1) سلوى شعراوي جمعة ، موقع الشرق الأوسط في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الجديدة في الولايات المتحدة والوطن العربي، القاهرة ، معهد الدراسات والبحوث العربية 1996م.
- 2) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي، البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، القاهرة ، 1987م
- 3) محمد على حوات ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 2002 القاهرة.
- 4) هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1976، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1983م.
- 5) هالة سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة الفرص والقيود في الولايات المتحدة والوطن العربي معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة 1996م.

ثانياً - الدوريات:

- 1) سمير الأمين ، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية الى اين ؟ في العرب وتحديات النظام العالمي مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (16) الطبعة الأولى بيروت ، 1999.
- 2) شبلي تلحمي ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - 19 - الطبعة الأولى 1997 أبو ظبي .
- 3) كمال خلف الطويل، أمريكا والعرب، في الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (22) بيروت، الطبعة الأولى ، نوفمبر 2002 م.
- 4) محمد السيد سعيد، الصراع العربي - الإسرائيلي: تسوية دائمة أم مؤقتة، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل

5) محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، المخاطر والفرص السياسية الدولية، العدد 108، أبريل

6) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، سلسلة عالم المعرفة، 158، فبراير، 1992، ماجد كيالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية - الإسرائيلية، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 41، يوليو 1992م.

7) محمد السيد سليم ، المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية في هالة السعودي (محرر) الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1993 م.

8) محمد خالد الأزعر، المصالح الاقتصادية الأمريكية في الوطن العربي - في هالة سعودي (محرر)

9) وليد خدوري، الولايات المتحدة والنفط العربي : الواقع والمستقبل في هالة سعودي (محرر) الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ،

ثالثاً - التقارير :

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية نحو عمل اقتصادي عربي مشترك وثيقة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية في الاقتصاد العربي التحضيري لمؤتمر القمة الحادي عشر (عمان، يوليو) 1980 م
2. التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1995 ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

المراجع الأجنبية :

1. Charles Kegley and Eugene R. Witt Kopf, eds., The Future of American Policy (New York, st. Martin's Press, 1992
2. Halliday Fred. the Gulf War and It's After math : First Reflections, International Affairs, vol. 68. No. 2, April 1991
3. Edward Krapels " The Commanding Heights: International Oil in Changing World International Affairs 69.1 (1993) pp. 71-88

John Lichtb/ Au, "U.S Oil Imports and Natioansecurity : is .4
There Stil Connection?" Middle East Economy Survey (Mees),(
(26dec94/2 jan 95

David Jablonsky, Time's Cycle and National Military Strategy: .5
the Need for Continuity in a Time of Change (Washington dc :
(Strategic Studies Institute us Army War College 1995